التّدخـــل الدّولي وتضارب المصالح ومستقبل الدّولة الليبية

د. امحمد غيث محمود ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الزيتونة.

مُقدّمـــة:

أتاحت النهاية المفاجئة والسلمية للحرب الباردة فرصة لازدهار الأمن الجماعي، وبدا أن السنيين الأولى التالية لانتهاء الحرب الباردة كانت تشـــير إلى دور جديد تقوم به الأمم المتحدة.، ففي العام 1990 م ، أذن مجلس الأمن باستعمال القــوّة ضد العراق لتحرير الكويت، ووسّـــع المجلس تفسير التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين بحيث أذن بالتدخل لأغراض إنسانية في الصومال في العام 1993م ، وساعدت الأمم المتحدة على إنهاء عدة حروب طويلة الأمد في أمريكا الوسطى والجنوب الأفريقي.

بيد أن هذا لم يــدم طويلا، فسرعان ما اتضح أن الأمم المتحدة قد استبدلت بقيود الحرب الباردة قيوداً شديدة تتمثل في إعجاب الدول العظمى الأعضاء بالذات ، وتزايدت لامبالاة هــذه الدّول، والسعي وراء تحقيق الذاتية للدول الكبرى تحت شعارات إنسانية كبيرة، فازدادت وتيرة العنف وازداد كذلك لجوء مجلس الأمن تارة، والدول العظمى خارج إطار مجلس الأمن تارة أخرى ، للتدخل عسكريا لحماية المدنيين أو وقف انتهاكات حقوق الإنسان في دولة ما.

وتُعد ظـــاهرة التدخل الدولي العسكري من أبــرز الظواهر تجسيداً لأحادية تطبيق القواعد القانونية الدولية وانتقائيتها في ظل نظام ما بعد الحرب الباردة ؛ إذ على الــرغم من سمو الهدف المعلن الذي اقترنت به هذه الظاهرة ، والمتمثل في التصدي للسلطات المحلية حال اتهامها على العصف بحقوق الإنسان ، فقد كشف واقع التطبيق لهذه الظاهرة النقاب عن أن هذا الهدف السامي لم يكن ســوى ذريعة لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية ، واستراتيجية للقوى المتداخلة في الدول التي يتم التدخل فيها، وخير مثال على ذلك التدخل العسكري في ليبيا عام 2011 م ، فقد استند غالباً إلى محدد القوة دون إفساح المجال لإعمال وسائل الضغط الأخــرى، والتي قد تكون كافية لردع السلطات المحلية عن الإقــدام على امتهان حقوق الإنسان كما تبرره القوى المتدخلة ، وأن السيادة الوطنية أضحت عُــرضة للاختراق في أي وقت بذريعة انتهاك حقوق الإنسان ، وأن الدولة الليبية لم يكن بمقدورها التصدي لهذا الاختراق

لسيادتها الوطنية لكونها أقل قـــوّة ، كما لم يكـــن بمقدورها اللوذ لقواعد القانون الدولي لكونها أصبحت مسخّرة لخدمة مصالح القوى الكبرى المتدخلة، وكأن الواقع الدولي أضحى مكرساً لقانون القوة بديلاً عن قـوّة القانون.

بيد أنه مع التداعيات التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي ، وانتهاء الحرب الباردة، وما واكب ذلك من اعتلاء دول المنظومة الرأسمالية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، قمة الهرم الدولي ، وتحكمها بتدفقات العلاقات الدولية ، وزيادة الاهتمام بحقوق الإنسان من جانب الكثير من المنظمات الدولية ، ومن جانب كل مؤسسات المجتمع المدني الداخلية والخارجية ، وما شهده العالم من أزمات انتهكت فيها حقوق الإنسان على نحو صارخ ، بدأ مفهوم التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية يطرح نفسه وبصورة أكثر إلحاقاً عن أي فترة زمنية مضت باعتباره الوسيلة المثلى لضمان احترام حقوق الإنسان والحيلولة بين النظم الاستبدادية وانتهاك مثل هذه الحقوق، كما تشعبت فيه مواقف الدول مثلما تشعبت فيه مواقف الفقه الدولي بين مؤيد ، ومعارض، ومتحفظ ، وكل منهما له حججه ، وأسانيده.

ومن خلال استعراض هـــذه المقدمة ، يبدو أن هذا الموضوع ذو أهمية قصوى لدول الجنوب بوجه عام ، والدول العربية بوجه خاص، ويعزى ذلك بالأساس إلى العديد من الأسباب من أهمها :

1- ضرورة إيجاد مخرج لما ينتاب دول الجنوب عامة ، والدول العربية خاصة، من هاجس أن يتم التذرع بالاعتبارات الإنسانية للتدخل من جانب القوى الكبرى لتصفية حساباتها مع الدول أو النظم أو حتى القيادات المتورطة في خلافات حادة معها ، كما حدث مع النظام الليبي السابق.
2- ضرورة وضع حد للتهديدات التي تتعرض لها الدول التي تحوي أقليات عرقية أو دينية من آن لآخر بالتدخل لحماية هذه الإقليمية.
3- ضرورة التكاتف من أجل ضبط التدخل الدولي الإنساني بحيث لا يتحول بمرور الوقت إلى ما قد تعتبره الدول المتحكمة بدفة المنظومة الدولية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، حقاً مكتسبا تستخدمه وقتما تشاء.

وفي هذا السياق، ننطلق من إشكالية مفادها:

أن اللجوء إلى مبدأ التدخل للأغراض الإنسانية لتبرير العمل العسكري مبكراً جاء في الواقع ليعبّر عن سياسة أمريكية محددة تجاه ليبيا، وكان شكلاً مما يمكن اعتباره انتهازية سياسات اللحظة.

ويمكننا طرح الأسئلة التالية:

هل يمثل التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية تدخلاً في الشئون الداخلية للدول ؟ وما مدى مساسه بمبدأ السيادة الوطنية الذي أنبنى عليه صرح القانون والتنظيم الدوليين المعاصرين؟ وهل من أهمية لليبيا لكونها حظيت بهذا النوع من التدخل؟ وما هو مستقبل وآفاق الدولة الليبية ؟

وتتمحور فرضية بحثنا حول:

إن دعاوى التدخل المعاصرة والتي تنطوي على خروج سافر عما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الرابعة من مادته الثانية من عدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية إلا في حالات الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي عن النفس، وفقاً للعديد من الاشتراطات التي أفاض الفقه القانوني في تفصيلها، وإن الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول، والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم: 2625 لسنة 1970 م، حيث أكد على أن أي تدخل أو أي تهديد موجه ضد سيادة الدولة يعد مخالفاً للقانون الدولي.

أمّا أهمية ليبيا لكونها حظيت بهذا التدخل ، فإنها تقع في منطقة استراتيجية مُهمة للغاية ، فهي نقطة التقاء ورابط بين أوروبا، والبحر المتوسط ، والوطن العربي، وأفريقيا بشكل لا يمكن إهماله.

أما مستقبل الدولة الليبية ، وخاصة بعد تجاهل المسئولون الغربيون أن ما نجم عن تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا، ولَّد أوضاعاً مشابهة لتلك التي عرفتها الصومال من انتشار السلاح والمليشيات المتنافسة.

منهجية البحث :

وتوظّف هذه الورقة البحثية مناهج التحليل السياسي ، والعلاقات الدولية الكيفية والمقاربة التاريخية من أجل تناول تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في ليبيا، وما يشكله من خرقٍ لسيادتها الوطنية.

خطة البحث :

وقد تم تقسيم هذه الورقة إلى محورين اثنين هما: المحور الأول : نتناول فيه التدخل الدولي وتضارب المصالح وتراجع مبدأ السيادة الوطنية ، و المحور الثاني: نتحدث فيه عن مستقبل وآفاق الدولة الليبية، ثم الخاتمة حيث تم فيها استعراض أهم النتائج التي توصّل إليها البحث ، مع التوصيات التي يرى الباحث أنها مهمة

المحور الأول ــ التدخل الدولي وتضارب المصالح وتراجع مبدأ السيادة الوطنية:

بدأ مفهوم التدخل في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي ، يتطور منذ تسعينيات القرن الماضي، ولم يعد الحلف يكتفي بالدفاع عن المصالح الإستراتيجية للدول الأعضاء ضمن الحلف فقط، وخلال الفترة ما بين عامي 1991 م وحتى 2001 م ، أضيفت إلى الحلف مهمة جديدة تتمثل بتدارك الأزمات ومواجهة الأخطار التي قد تنزل الضرر بالأمن الأوروبي، فأصبحت تشكيلاته تأخذ شكلا يناسب التدخل السريع، حال انــدلاع أزمة من شأنها تهديد مصالح أعضاء الحلف ، خاصة في منطقة حوض البحر المتوسط ، فشارك أعضاء الحلف الرئيسيون بحرب الخليج الثانية عام 1991 ، التي شاركت بها الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا وبريطانيا ، وايطاليا، لضمان عدم سيطرة العراق على نفط الكويت أو نفط المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ، مما كان سيعني تغيير المشهد الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي، وكذلك قيام الحلف بحملة جوية خلال عام 1999م على يوغسلافيا استمرت أحد عشر أسبوعا، وهي أوّل مرة يستخدم فيها القوة ضد دولة مستقلة ذات سيادة دون تفويض من الأمم المتحدة ، وتدخله في أفغانستان ، وغزو العراق عام 2003 م ، وكذلك في ليبيا خلال العام 2011م . [1]

ولقد منعت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة جميع أعضاء الأمم المتحدة في علاقاتهم الدولية من التهديد أو استخدام القوة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة عضو، وتأكّـد ذلك جلياً في الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية ، والتعاون فيما بين الدول، والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم: 2625 لسنة 1970 م ، حيث أكّد على أن أي تدخل أو أي تهديد موجه ضد سيادة الدولة يعد مخالفاً للقانون الدولي[2]

ففي الفترة التي سادت فيها الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، كان مبدأ السيادة عائقاً أمام أي جهود تبذل لضبط سلوك بعض الدول ، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة ، وتفكك الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى ، لم تعد المبادئ التقليدية صالحة لمواكبة تطورات العصر، فلم يعد التمسك بمفهوم السيادة ووحدة الأراضي والسلامة الإقليمية للدولة من الأمور المسلم بها ، وقد أوضح الدكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة في أجندة السلام التوجه الجديد للنظام العالمي

الجديد، حيث أشار إلى أنه على الرغم من أن حجر الزاوية في القانون الدولي هو الدولة التي يجب أن تحظى باحترام سيادتها وسلامة أراضيها كضمان للتقدم الدولي، إلا أن زمان السيادة المطلقة قد ولـــى مما يحتم على قادة الدولة تفهم ذلك.[3]

فالنظام العالمي الجديد بعد عام 1990 م ، أدّى إلى اختراق وانتهاك السيادة وذهبت أدراج الرياح مع هذا النظام السيادة الوطنية. فلم تعد المفاهيم الاستقلالية من الثوابت، بل تحولت إلى قضية تخضع لوجهات النظر المختلفة[4]، ولقد اختلف الفقه في ضوء التطورات التي أحدثها التنظيم الدولي في مجال العلاقات الدولية حول أهمية التمسك بمبدأ السيادة في إطار العلاقات الدولية، فبعضهم يرى ضرورة التمسك بمبدأ السيادة " سيـــادة الدول "، لأنها تشكل أحد أركان الدّولة ، في حين يرى بعضهم ضرورة التّخلص من هذا المبدأ ؛ لأنه عائق أمام تطور القواعد الدولية والتنظيم الدولي ، والعمل على إلغاء اصطلاح السيادة كلياً من إطار العلاقات الدولية، والعمل على إرساء قواعد حكومية عالمية لا يكون معها مجال للقول بسيادة الدول ويمكننا في هذا السياق أن نتطرق بشكل موجز لهذه التيارات :

1ــ التيار الفقهي المتمسك ببقاء السيادة ، وتعزيزها :

ينطلق أنصار هذا التيار من التمسك بأحكام المواثيق الدولية ، ومنها ميثاق الأمم المتحدة المادة : [1/ 2] ، وكذلك مواثيق المنظمات الإقليمية ، والتي نصت جميعها على أن الدول متساوية في السيادة[5]، ولها حرية اختيار نظامها السياسي والاقتصادي، وأن السيادة هي إحدى الاختصاصات التي تستمدها الدّولة من القانون الدولي ، وأن احترام سيادة الأمم وحده كاف لأن يضمن تعاون الدول كلها تعاوناً على قدم المساواة[6]، ويضيف أنصار هذا التيار أنه على الرغم من مقولة أن العالم أصبح بمثابة قريـــة كونية صغيرة في عصر العلم والتكنولوجيا والأقمار الصناعية وقنوات البث المباشر ، إلا أن هذه المقولة غير دقيقة تماماً لأنها لا تغير طبائع البشر، ولن تجعلهم يتخلون عن سيادتهم الوطنية ، ومصالحهم الخاصة، ويضيفون أن القانون الدّولي ستبقى مهمته الرئيسية هي حكم العلاقات بين الدول ذات السيادة بالدرجة الأولى.

2ـــ التيار الفقهي المعارض لمبدأ السيادة:

يـــرى أنصار هذا التيار أن التنظيم الدولي بشكله الحالي يتناقض مع مبدأ السيادة ، لأن المنظمات الدولية تعني وجود هيئات ، وقواعد تعلو فوق الدول ، وعلى الدول احترام هذا، وبالتالي لا مجال للقول بمبدأ السيادة ، لأن القول يعني تخلف

التنظيم الدولي ، ويضيف أنصار هذا التيار أن الدولة ليست غاية في حد ذاتها ؛ بل هي وسيلة لتحقيق غاية ، وهي سعادة مواطنيها ، فمعيار السيادة معيار خاطئ من الناحية القانونية ، لأنه يعطي السلطة اختصاصاً مطلقاً تظهر بموجبه على أنها إرادة لا تخضع لأية إرادة أخرى حتى القانون ، ومن خصوم السيادة من قال بأن السيادة أدت إلى انهيار عصبة الأمم لتمسك الدول بالسيادة بمفهومها التقليدي، كما أنها قد تكون السبب في فشل أو على الأقل السبب في الصعوبات التي تعاني منها الأمم المتحدة كذلك، وجد من الفقه من يؤيد عدم المساواة في السيادة، وذهب إلى القول بعدم المساواة الوظيفية وإنها هي التي تبرر تمييز الدول الكبرى ، وضرورة إعطائها امتيازات داخل الأمم المتحدة ، وأن المساواة في السيادة تعبير غامض يحتاج إلى توضيح ، وأن عدم المساواة في السيادة يبررها قبول الدول التي انضمت إلى الأمم المتحدة وقبلت هذا الوضع[7]

إذن فموضوع التدخل الدولي ، في الشؤون الداخلية للدول قد حظى بنقاشات واسعة في المحافل الدولية والقانونية، ويكون الموضوع أكثر تعقيداً إذا تعلّق بالتخلي عن قواعد راسخة في القانون الدولي وممارسات الدول ، مثل قاعدة احترام السيادة الوطنية للدول، وعدم التدخل في شئونها الداخلية، ووفقاً لمفهوم السيادة ، فإنه لا يجوز التدخل في شئون الدول إلا بعد موافقتها على التنازل عن هذه السيادة ، وعادة ما يحدث ذلك في حالة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، وفي هذه الحالة، لا يجوز سحب التنازل عن السيادة بإرادة منفردة، كما لا يجوز الادعاء بعدم مشروعية التدخل الأجنبي إذا استند على نص اتفاقي دولي ، لأن الأمر في هذه الحالة لا يكون من الاختصاص الداخلي للدولة المعنية ، بل يعد أمراً خاضعاً للتنظيم الدولي ، ومن هذا المنطلق ، يكتسب التدخل الدولي لأسباب إنسانية مشروعيته على أساس أن احترام حقوق الإنسان أصبح من الالتزامات الدولية الراسخة[8]

هذه الالتزامات هي بموجب العهود، والمواثيق الدولية ، والإقليمية ، والقانون الدولي، وبالتالي تكتسب هذه الالتزامات المشار إليها صفة القواعد الآمرة التي لا يجوز التنصل من مراعاتها[9]، ويرى أنصار التدخل الدولي لأسباب إنسانية أن علاقة الدولة مع مواطنيها لم تعد أمراً داخلياً يخص الدولة وحدها ، خاصة إذا تسبب سلوك الدولة نحو مواطنيها في كوارث إنسانية تمتد آثارها لدول أخرى ؛ لأنه في مثل هذه الحالة لم يعد الأمر يتعلق بتلك الدولة وحدها، لذلك، لابد من التخلي عن قدسية المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية ووحدة الأراضي والسلامة الإقليمية لصالح القواعد

الإنسانية التي تقتضي التدخل الدولي في شئون الدول لأسباب إنسانية، وهذا يعني أن تعطي هذه القواعد الأولوية على المفاهيم التقليدية التي ترسخت عبر القرون، والتي ينبغي مراجعتها وإعادة النظر فيها خاصة عندما يتعلق الموضوع بالجرائم ضد الإنسانية[10]

وقد أصبحت محل اهتمام بالغ لدى المجتمع الدّولي الذي تشبَّع بعالمية مبادئ حقوق الإنسان ، والديمقراطية، وضرورة مواكبة سلوك الدول لمعايير السلوك الدولي الذي أصبح يراعي هذه المعايير ويلتزم بها ليس فقط بين الدول ؛ ولكن بين الدول ومواطنيها – أيضاَ- ، وهذا يعني وجود التزامات معينة على الدّول تجاه مواطنيها يجب مراعاتها في كل الأحوال، وإذا فشلت أو رفضت الدولة أن تقوم بذلك ، فإنه يكون لزاماَ على المجتمع الدولي أن يضطلع بمهمة إجبارها على الوفاء بهذه الالتزامات التي أقرها القانون الدولي على الدّول تجاه مواطنيها ، والتي منها احترام حقوق الإنسان بما في ذلك حق تقرير المصير، وحق الأقليات ، فلم يعد ذلك شأناَ داخلياَ يقع في نطاق سلطان الدولة بموجب الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، والمبدأ العام أن يتم التدخل الدولي خاصة في مجال عمليات حفظ السلام وتقديم المعونات الإنسانية ومواد الإغاثة في حالة اندلاع الحروب الأهلية ، والصراعات الاثنية بموافقة الحكومة المعنية ، وفي حالة عدم وجود حكومة متمسكة بزمام الأمور يكون بموافقة الجناح المسيطر على الأوضاع ، وقد حددت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسس التي تم بموجبها التدخل الإنساني في مثل هذه الحالات[11] . وعلى الرغم من أن هذه القرارات اشترطت موافقة الحكومة المعنية، إلا أن المجتمع الدولي قد يضطر إلى التغاضي عن هذا الشرط في حالة استحالة تحقيقه وذلك إما لرفض الحكومة أو عدم وجودها أصلاَ، لأن رفض الحكومة أو الجهة المسيطرة السماح بوصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها قد يعتبر أمراَ يهدد السلم والأمن الدوليين، يقتضي وفقاَ للمادة : [39] من ميثاق الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات قسرية ، وعقوبات دولية على الدولة المستهدفة بموجب الفصل السابع من الميثاق بواسطة مجلس الأمن ، وهذه الإجراءات تعلو على أي مطالبة تمنع التدخل الدولي استناداَ إلى مبدأ احترام السيادة[12].

فمواقف الفقه ما تزال متباينة بخصوص ما عُرف في القانون الدولي التقليدي بمبدأ عدم التدخل ، وذلك في ضوء التطورات التي طرأت على مبدأ السيادة الوطنية، فقد طرح الفقه القانوني والسياسي تساؤلات عديدة منها : الأمور التي وصفها

بأنها تندرج ضمن نطاق الاختصاص الداخلي للدولة ، والأمور التي تخرج عن هذا النطاق، ففي تقدير أصحاب هذا الرأي من خلال استعراض مواقف الفقه والأدبيات ذات الصلة، فإن الجدل بشأنها قد حسم لصالح التأكيد على أمرين:

الأمـــر الأول: أن ثمة اتفاقاً يكاد يكون عاماً بين الباحثين على أن ما كان ينظر إليه في الماضي على أنه يندرج ضمن نطاق الاختصاص الداخلي للدولة أخذ يشهد تراجعاً لصالح الاعتراف بدور أكبر للمجتمع الدولي وعلى حساب مبدأ السيادة الوطنية بمفهومها التقليدي[13]

الأمـــر الثاني: أن القضايا التي كان ينظر إليها في الماضي على أنها تدخل في نطاق الاختصاص الداخلي للدولة كقضايا حقوق الإنسان ، والمسائل ذات الصلة بشئون البيئة ، تحظى في الوقت الحالي باهتمام دولي كبير ، ومتزايد ، صيغ في حالات خاصة تدخلاً خارجياً باسم الشرعية الدولية[14]

وقد طالب عدد من الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومعها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان بتعديل مفهوم سيادة الدولة ، وإقرار مبدأ التدخل في الشئون الداخلية للدول لأسباب إنسانية، الأمر الذي أثار جدلاً شديداً داخل الجمعية العامة[15]، وهو ما أسفر عن صدور قرار الجمعية العامة رقم 54/168 البند "ب" بتاريخ 17 ديسمبر 1999 م القاضي بضرورة " احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول في عملياتها الانتخابية ". وبالمثل، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة رفضها لمبدأ حق التدخل في الشئون الداخلية للدول في دورتها السادسة والخمسين بموجب قرارها رقم: 26/154 لعام 2000 م الذي نص على احترام مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول في عملياتها الانتخابية بوصفها عنصراً لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها[16]

إن التدخل الأمريكي في ليبيا وقيادتها للعمليات العسكرية ، ضد النظام السابق فيها وإطاحته في العام2011 م ، تعبِّر عن التحولات التي تشهدها السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة الأمريكية وما تواجهه من تحديات، وعدم التزامها لما يصدر عن الأمم المتحدة من قرارات بضرورة احترام مبادئ السيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، إن السياسة الأمريكية لا ترتبط بطموحات الشعب الليبي التي قلَّما تلتقي مع تلك السياسة، لذلك فإن إطلالة سريعة على التوصيف الأمريكي بمختلف مستوياته ، ومصادره للوضع السائد في ليبيا كدولة فاشلة ، وفي طريقها للتفكك، وكمصدر تهديد لجيرانها ، تفرض التساؤل عن الأهداف أو السياسة

الأمريكية واتجاهاتها في المستقبل المنظور. وبينما تدعو أوضاع ليبيا إلى اهتمام من شأنه المساعدة على تجاوز الخطر، فإنه ليس هناك على ما يبدو أي بادرة لانشغال أو اهتمام أمريكي بليبيا خارج سياقات السياسة الأمريكية الشرق أوسطية التي لاتمثل فيها ليبيا حاليا أي موقع محوري يتجاوز أهميتها كمصدر للطاقة[17]

إن النظرية الواقعية تبدو ملائمة أكثر لتفسير السلوك الأمريكي ، وتحليل مكونات تلك السياسة ، وتفهم دوافعها ، وديناميا تها ، وأهدافها المتعددة المستويات. وبالنظر إلى أهمية الوطن العربي ضمن الاستراتيجية الكونية الأمريكية عموماَ ، وما يتصل بأمن الطاقة خصوصاَ، المقاربة الأكثر مناسبة للحالة الواقعية تبدو ملائمة كإطار للتفسير عندما يتعلق الأمر أيضاَ بتفهم الأسباب التي دعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ ما قامت به من أعمال عام 2011 م ، واتصافها بدرجة ملحوظة من التردد، فالرئيس الأمريكي السابق (أوباما) ووفقاَ لهذه المقاربة قرر التدخل، وإن كان من خلال القيادة من الكرسي الخلفي لكي يتجنب تحمّل تكاليف القيادة من الكرسي الأمامي ، أو تحمل أعباء المواجهة المباشرة ، وحتى يمكن توفير قوة بلاده ، ومواردها لمواجهة أحداث أكثر جسامة وربما أكثر أهمية، وإذا ما نظرنا إلى ما يجري في ليبيا منذ إطاحة النظام السابق لوجدنا أن القرار الأمريكي بالتدخل ، وبالطريقة ، والرؤية سالفة الذكر، كان يتضمن أيضاَ تبريراَ للموقف الذي ستتخذه الولايات المتحدة تجاه ليبيا ذاتها بعد إطاحة النظام بما يجعلها في حل من أي مسئولية مشابهة لما تتحمله جراء تدخلها في كل من أفغانستان والعراق. إن عدم وجود أي أهمية لليبيا ضمن الإستراتيجية الأمريكية من شأنه أن يلغي أي أهمية لليبيا. لذا فإن تحليل ما صدر عن الإدارة الأمريكية يعكس تجاهلها لمآلات ما قام به التحالف الذي قادته وإطلاقه قوى وديناميات كامنة ثم تركها لتتصارع فيما بعد، بينما تكتفي هي وحلفاؤها بالتفرج وعدم الرغبة في تحمّل المسئولية الكاملة الناجمة عن التدخل في ليبيا[18]

إن المراجعة الواعية لتسلسل الأحداث والحقائق تبيّن أن الهدف من التدخل الأمريكي في ليبيا خلال العام 2011 م ، لم يكن حماية المدنيين؛ بل إن الأمر كان في حقيقته يتعلق بإسقاط النظام، لذلك نجد أنه تم اللعب بالحقائق ، ونشر المعلومات التي تساعد على أن الأمر يبدو عملاً إنسانياَ خالصاَ ، ويبرر التدخل العسكري، وتقرر دراسة نشرت في عدد الصيف 2013 م من مجلة International Security وأعدها باحث من جامعة هارفارد الأمريكية سعى إلى استخلاص الدروس من التدخل الغربي في ليبيا أن هناك حقائق تناقض كثيراَ ما تعرفنا عليه بشأن الانتفاضة الليبية

والتدخل الغربي لدعمها، ولعل أكثر هذه المعلومات إثارة هي القول بأن الانتفاضة الليبية لم تكن أبداً سلمية منذ بدايتها ؛ بل كانت عنيفة ومسلحة، وأن النظام في الواقع لم يلجأ إلى استخدام القوة غير المميز للقوة ولم يستهدف المدنيين ، وأن تدخل حلف شمال الأطلسي رغم استلهامه المبدأ الإنساني ، لم يستهدف أساساً حماية المدنيين بل إسقاط النظام ولو على حساب زيادة الضرر بالليبيين[19].

أما عن تضارب المصالح الدولية والإقليمية في ليبيا ، حيث تتركز هذه المصالح بشكل أساسي في موارد الطاقة والاستحواذ على مناطق النفوذ في أفريقيا ، فإضافة إلى الميزة النسبية للنّفط الليبي ، من حيث الجودة ، وكلفة الاستخراج ، وكلفة التصدير المنخفضة نظراً لقربه من السّاحل ، وقرب الأسواق الأوروبية، فإنّ النشاط الليبي في القارّة الأفريقية قد شكّل في الماضي القريب صداعاً لفرنسا ، وجنوب أفريقيا، وللولايات المتحدة الأمريكية ، وقوى طامحة أخرى. ولكن، منذ عام 2003 م ، ظهرت بوادر تفاهم وحتى تنسيق بين ليبيا وبريطانيا والولايات المتّحدة على مستوى السياسة الخارجية ، بما في ذلك مناطق الصّراع في أفريقيا. لكن الاتحاد الأوروبي يعاني من غياب التنسيق بين الدول الأعضاء بشأن الملف الليبي، الذي يتقاطع مع عدد من مصالح الدول في منطقة جنوب المتوسط وشمال أفريقيا. فإيطاليا وفرنسا، على سبيل المثال، لهما العديد من التحالفات داخل ليبيا، ضمنت لهما الكثير من النفوذ، وكل منهما يتعامل مع مجموعة من الفاعلين الداخليين يرى أنهم الأقدر على رعاية مصالحه. إيطاليا مهتمة بالغرب الليبي، وهو المجال الذي تخرج منه النسب الأعلى من الهجرة غير الشرعية عبر سواحل طرابلس، ولذلك فإنها تتواصل بشكل دائم مع المجلس الرئاسي، والذي سمح لإيطاليا بتواجد سفن حربية في المياه الإقليمية الليبية كي تتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما أدّى بالفعل إلى تقليل عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى السواحل الإيطالية خلال العامين2017–2018م . وعلى الجانب الآخر، الدوافع الفرنسية للعب دور في الأزمة الليبية ، وهي تختلف كثيرا عن الدوافع الإيطالية. ففرنسا في هذه المرحلة تسعى لتحقيق هدفين رئيسين من خلال ملف ليبيا.

الأول هو ضمان نفوذ فرنسي في منطقة جنوب المتوسط وشمال أفريقيا.

الثاني هو حماية المصالح الفرنسية المتعلقة بالاستثمار في اليورانيوم في النيجر. ولذلك نلاحظ أن فرنسا مهتمة بالجنوب الليبي أكثر من أي فاعل دولي آخر.

والجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي يمر بحالة من التفكك، حيث بدأت عملية صناعة القرار بشأن القضايا الإقليمية تشهد الكثير من الخلاف، فالاتحاد الأوروبي يعاني عدداً من الإشكاليات التي تؤثر سلبا على جماعية عملية اتخاذ القرار. فبالإضافة إلى الخلاف على طبيعة الدور الأوروبي في جنوب المتوسط وشمال أفريقيا، وهناك ملف البريكست. هذه الملفات جعلت عملية صناعة التوافق عملية صعبة ومعقدة. وبالتالي، بدأت الدول الأوروبية في التصرف بشكل فردي خارج إطار الاتحاد الأوروبي بسبب غياب سياسة واضحة ومحددة للاتحاد بشأن مناطق الصراع في جنوب المتوسط وشمال أفريقيا، هذا النهج خلق حالة من التخبط حيال الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي في المنطقة، ومع دخول فاعلين آخرين مثل: روسيا ، والولايات المتحدة الأمريكية، بات دور الاتحاد الأوروبي في حاجة لإعادة صياغة، وهناك عدد من الإشارات التي تجزم بأن صراع النفوذ في أوروبا بدأ يتجلى على الساحة الليبية[20]

المحور الثاني ــ مستقبل وآفاق الدولة الليبية:

في حقبة ما بعد سقوط النظام السابق، يأمل الليبيون ، والذين لا يتجاوز عددهم الستة ملايين ونصف المليون ، في بزوغ غدٍ أفضل، إلا أن هذه التطلعات المشروعة تتربص بها مجموعة من التحديات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية. فعلى خلاف تونس أو مصر، ليس المطلوب فقط إصلاح الهياكل السياسية والاقتصادية ومؤسسات الدولة في ليبيا أو تعزيزها وحسب ، بل يجب بناؤها من العدم - أيضاَ- ويقتضي هذا التحدي عدم التورط في أية صفقات مشبوهة مع أي طرف مهما كانت مساهمته في إسقاط النظام السابق ، ولا تزال الخلافات المحلية على الهوية، والطاقة ، والموارد قائمة في ليبيا، وانقسام الحكومة إلى حكومتين في الشرق والغرب الليبي ، ما يؤثر على قدرة الحكومتين الضعيفتين ، تبني الاستثمارات الأجنبية عن الدخول إلى ليبيا، وربما يعرقل ظهور مؤسسات ديمقراطية مستقبلاً.[21]

اليوم ونحن بصدد تقدير الآثار التي ترتبت على ذلك التفسير ، والتطبيق ، والتدخل، فإننا نجد ليبيا قد شهدت في السنوات التي تلت إطاحة النظام تطورات بينت تماماَ أن ما كان يطمح إليه الليبيون لم يصبح متاحاً بعد.

إن الأوضاع كما تصورها وسائل الأعلام الأمريكية ، والغربية، وكما تناولتها التقارير الدبلوماسية ، والاستراتيجية الغربية ، والأمريكية ، تبيّـــن أننا لسنا في معرض تحقيق أهداف الانتفاضة ؛ بل إن ليبيا تنحدر نحو مزيداً من الفشل والإرباك الذي يهدد كل شـــيء بما في ذلك كيانها الإقليمي ووحدتها الترابية والوطنية.

ويمكن النظر إلى الوضع الحالي في ليبيا والناتج من التدخل الخارجي على أنه الترجمة أو التطبيق العملي لما يسميه باحث غربي بوصفة الكارثة Recipe for Disaster بدل أن تصبح ليبيا نموذجاً للتحول السياسي ، فإنها أضحت خليطاً ساماً يجمع ضعفاً هيكلياً، وتحديات ما بعد الصراع ، وما يترتب على سقوط النظام، هذه المكونات أصبحت أسوأ عبر سلسلة من القرارات السياسية غير الراشدة. وبينما تترنح البلاد في هذه المرحلة فإنها تبدو غير ذاهبة للحل بين الفرقاء ، وغياب القانون، لا وحتى تجدد السلطوية ، والتدخل الإقليمي والدولي[22]

والحقيقة أنه بغض النظر فإن ليبيا اليوم ليست بأحسن حال مما كانت عليه عشية التدخل الغربي. فهل نحن أمام حالة من الفشل الأمريكي المتجدد في المنطقة ؟ والعجز عن استيعاب الديناميات الداخلية والإقليمية ؟ أم أننا أمام نتيجة متوقعة للسياسة الأمريكية التي أصرَّت على التدخل في ليبيا رغم أن التوقعات وقتها أن الأوضاع في ليبيا ستكون في أفضل الأحوال ، وهي ترجمة لحالة الدولة الضعيفة الهشة أو الفاشلة؟ أم أن التدخل هذا والنتائج المتوقعة له يصب تماماً في خانة تحقيق أهداف إستراتيجية أمريكية؟

أصرَت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على التدخل العسكري في ليبيا على الرغم من الإدراك المسبق أن إطاحة النظام سيطلق العنان لسلسلة من الأحداث التي ستبرز للواجهة شخصيات وقيادات متعددة المشارب ، والأهواء ، والتوجهات القبلية، والجهوية، أو احتمالية أن تصبح اليد العليا للراديكالية الإسلامية، إن المآلات الخطيرة للتدخل الخارجي ، وعسكرة الانتفاضة تبدو ظاهرة ، ولا تخطؤها العين، لدرجة أن وزير الدفاع الفرنسي حذَّر مما يجري معتبراً أن جنوب ليبيا قد تحول إلى وكر للأفـــاعي.[23]

وبصرف النظر عن مغــزى ما جرى فإنه لا بد من تجاوز المظاهر إلى جوهر الظواهر ، وديناميا تها المركبة.

ليبيا اليوم تدفع ثمن التدخل الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لإسقاط الدولة الليبية، والتدخل الأجنبي في حكومات فبراير- أيضاً - أكثر من كونها تعيد

إنتاج تاريخها ، أو تكرر إنتاج مكونات الدولة السابقة ، فالخارج، كما يعترف المؤرخ الليبي محمود أبوصوه ، ظل مركزياً في تحديد مصير ليبيا على مر العصور. لذلك فإن التساؤل عن حقيقة التدخل الغربي والأمريكي يبدو أكثر من مشروع. إن إجراء المقارنة والتحليل يفترض منطقياً إعطاء الوزن الكافي لتفاعل ديناميات الداخل والخارج. هذا ما يحلله أستاذ السياسة والعلاقات الدولية يوسف الصواني حيث يقول : " لقد تجاهل المسئولون الغربيون أن ما نجم عن تدخل الناتو في ليبيا ، ولَّد أو خلق أوضاعاً مشابهة لتلك التي عرفتها الصومال من انتشار رهيب للسلاح والميليشيات المتنافسة والمتحاربة بوسائل مختلفة "، ويضيف فالميليشيات المسلحة ، ومن يرتبط بها من قوى متعددة المشارب والتوجهات لن تقَّدم على خطوة التنازل عن المكاسب التي حققتها ، أو التخلي عن السلاح ما لم تكن متأكدة من أن منافسيها ، أو خصومها لن يكون لهم مجال للسيطرة ، أو التأثير الذي يجعل تلك الميليشيات تفقد قوتها الحالية[24]. لذلك فإن التخلي عن السلاح لن يكون مسألة ميسَّرة، وهكذا تتقوى الميليشيات وتزداد عدداً وعدَّة وبدعم خارجي من أطراف أو فواعل دولية من مستوى الدولة أو دون الدولة ويمتد أثر ذلك ليشمل الإقليم كله الذي أصبح مجالاً لانتشار السلاح والمسلحين ، وتجد فيه المنظمات الإرهابية مثل : القاعدة ، وغيرها مرتعاً خصباً – أيضاً- [25]

بعد كل هذا فإن التساؤل يصبح مبرراً بشأن الدوافع الحقيقية للتدخل ، وتصبح التبريرات الديمقراطية ، والمكاسب المتحققة ضئيلة ، وأقل ملائمة للتفسير؛ ومع ذلك فإن ما قامت به الدعاية الأمريكية وحلفاؤها عرباً وغيرهم ضد النظام السابق، وتصويره نظاماً وحشياً وقاتلاً ودكتاتورياً دموياً فاسداً ومنتهكاً كل الأعراف والقيم وسبباً في كل ما يهدد الإنسانية...إلخ لم يكن سوى حجة واهية للتخلص من النظام في عمل عسكري ، تبين التحليلات أنه قد أثمر نتائج عكسية في أغلب الأحوال، فلقد قاد التدخل إلى إطالة أمد الصراع أو الحرب الأهلية ستة أضعاف ، وضاعف عدد الضحايا ما بين سبع إلى عشر مرات، ليقود في النهاية إلى تكريس المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية والتطرف والانتشار المخيف للسلاح في ليبيا، بما يهدد الأمن الإقليمي والعالمي بدرجة غير مسبوقة. ورغم أن الولايات المتحدة تبقى أقوى دولة في العالم، فإن الحقيقة المُرّة هي أن تدخَّل هذه القوة العظمى في مناسبات عديدة كان سببا في كوارث مؤسفة وسببا في تدهور الأوضاع ، إما نتيجة

تخاذلها عن الوفاء بالتزاماتها ، أو نتيجة التدخل غير المحسوب ، وكان هذا واضحاً في ليبيا، وهو خير دليل على ذلك.[26]

إن مؤتمر باليرمو كان بمثابة محاولة لإعادة بناء التحالفات الدولية بشأن الأزمة الليبية ؛ لكن يظل السؤال الأهم : إلى أي مدى سيكون لهذا المؤتمر، ولهذا التحالف الدولي، تأثير على مسار الأزمة الليبية ، وعلى تفاعلات الداخل الليبي ، حيث تعاني القوى الإقليمية والدولية المهتمة بالشأن الليبي من نمط متكرر، حيث يتصافح قادة المشهد السياسي في ليبيا في المؤتمرات الدولية ، ويعدون بإحداث تغييرات وفقًا لمخرجات اللقاء ، ثم يعودون إلى ليبيا، لتذوب هذه الوعود في معترك المصالح السياسية، وبالتالي يجب أن يدرك المجتمع الدولي نمط التفاعل السياسي في ليبيا، وهي ليست دولة مؤسسيه هناك أطراف تحظى بشرعية دولية في سياق الصراع، لكنها غير قادرة على القيام بعملية من التفاوض السياسي، حيث إن كل طرف لا يؤمن بشرعية الأطراف الأخرى. جهود المجتمع الدولي في المرحلة المقبلة يجب أن تنتبه لخلافات الداخل الليبي، حيث إنها تمثل الأبعاد المشكلة للصراع. ولكن مؤتمر باليرمو كان يهدف بالأساس إلى إعادة توازنات القوى الإقليمية فيما يتعلق بالأزمة الليبية.[27]

أما عن الرؤية المصرية ، وبعيدا عن نمط التفاعلات الدولية والخلافات الإقليمية بشأن الملف الليبي، لازالت مصر تتمسك بعدد من التوجهات بشأن هذا الملف (والذي يعد واحدا من أنجح ملفات السياسة الخارجية المصرية). التوجه **الأول**، هو ضرورة توحيد المؤسسة العسكرية الليبية، من خلال دمج أعضاء التنظيمات العسكرية الذين تلقوا تعليما عسكريا مهنيا ، وكانوا أفرادا في القوات المسلحة الليبية ، في الجيش الوطني الليبي ، وهو توجه يدلل على إيمان مصر بضرورة إيجاد مؤسسة عسكرية موحدة، تقوم على قواعد المهنية والمواطنة، وهو ما لم يعرفه المجال السياسي ، وهيكل الدولة في ليبيا لسنوات طويلة. التوجه **الثاني**، الذي تتمسك به مصر، أن يكون مسار التسوية السياسية نابعا من الداخل الليبي، وليس مدفوعًا بضغوط خارجية يمارسها المجتمع الدولي. فكلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي في مؤتمر باليرمو كانت معبرة عن الموقف الذي تتمسك به مصر منذ بداية الانقسام الليبي في عام 2014م ، لكن تواجد مصر في فعاليات مؤتمر باليرمو، وحضورها الرسمي في لقاء على هامش المؤتمر مع المشير خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي ، وهو الاجتماع الذي لم تدع له تركيا، وانسحبت من المؤتمر بسبب ما رأته من تهميش لدورها ، هذا الحضور يدل على أن الدور المصري في الملف الليبي بات محوريًا على المستويين الإقليمي

والدولي، وبات هناك وعـــي دولي أنه من غير الممكن تناول الملف الليبي دون اللجوء لمصر، فهي الدولة ذات النفوذ الأكبر في المنطقة ، والفاعل الذي يتعامل مع كل الأطــراف في الداخل الليبي ، فالرؤية المصرية بشأن ليبيا ، والانقسام السياسي بها تتمحور حول مكافحة الإرهاب، ورفض التقسيم ، أو التدخل الأجنبي، ورعاية الأمن الإقليمي ، وأمن الحدود في المنطقة ، وهي أهداف نابعة – أيضا- من مصالح الأمن القومي المصري[28]

إن قضية التسوية السياسية في ليبيا مرتبطة بطبيعة صراعات الداخل الليبي ، أكثر من ارتباطها بتوافقات المجتمع الدولي حول فرض النفوذ في ليبيا، والوضع في ليبيا في الوقت الحالي يفتقر لآلية قادرة على خلق حالة من التواصل بين القوى السياسية، تلك الآلية التي لا يمكن خلقها من خلال جهود المجتمع الدولي ، ولكن لابد من الربط بين الداخل الليبي ، والإرادة السياسية للدول المتابعة للملف ، كي تخلق واقعًا سياسيًا أكثر مرونة، ولكن مستقبل التسوية السياسية في ليبيا يقبع بين محاولات التقارب في الداخل الليبي بين الأطراف المتصارعة ، وبين اتفاقات المجتمع الدولي حول النهج الذي سيتبع.[29]

وفي رأينا.... إن مستقبل الدولة الليبية يكمن في الابتعاد عن الأجندة الخارجية، وجلوس كل الفرقاء الليبيين إلى طاولة واحدة داخل الوطن لتجاوز كل المحن ، ونبد الخلافات جانباً ، وإجراء المصالحة الوطنية بين كل الأطياف الليبية حتى تتحقق المصلحة الوطنية ، وصياغة نظام سياسي ، ودستور مستقر يتفق عليه الليبيون إضافة إلى استعادة الدولة لوظائفها الأمنية ، والتنموية بتفعيل الجيش ، والسيطرة على المساحة المترامية الأطراف ، ونزع سلاح المليشيات ، أو احتواهم داخل المؤسسات الأمنية التابعة للدولة دون أن يكونوا في شكل مجموعات؛ بل فرادى.

الخـــاتمة:

نخلص إلى أن العالم الذي نعيش فيه منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين قد اتسم بسمات مختلفة عما كان عليه ، كتراجع مبدأ السيادة ، واتساع نطاق تدخل المجتمع الدولي في الشئون الداخلية للدول، وإعطاء الاعتبارات السياسية في نطاق التفاعلات الدولية، وغلبة الطابع العالمي على الكثير من القضايا الدولية كقضية حماية حقوق الإنسان، وأن هذه الحماية تقتضي ممارسة التأثير وبشكل متضافر في المجتمع الدولي كافة، أما فيما يخص إشكالية العلاقة بين التدخل الدولي الإنساني ، والسيادة الوطنية؛

فإن هناك سعياً واضحاً من جانب الدول الغربية ، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية المنتصرة في الحرب الباردة لتغيير مفهوم السيادة الوطنية للدولة ، والتخلص مما أطلقت عليه القيود التي يفرضها هذا المفهوم على حركة المجتمع الدولي أجمع عند التدخل لاعتبارات إنسانية ، وذلك بعد أن أصبحت حقوق الإنسان جزءاً من المسئولية الدولية ، وقد أصبحت السيادة الوطنية من الموضوعات التي يوليها الباحثون في مجال القانون الدولي ، والعلاقات الدولية أهمية خاصة، فهناك من يؤكد على أن السيادة الوطنية لا تزال الركيزة الأساسية للعلاقات الدولية ، وأنه في ظل التدخل الدولي الإنساني لا يمكن للسيادة الوطنية أن تتراجع ، وهناك من يرى أنها شئ من الماضي في ظل التطورات الراهنة في النظام الدولي، والتي طالت كل منظومة العلاقات الدولية ، ونالت بالتالي من نطاق تطبيق مبدأ السيادة الوطنية.

وتدلنا تطورات الموقف الأمريكي أن قرار التدخل في ليبيا، لم يكن انعكاساً للمبادئ، أو القيم ولا مجرد انتصار للحرية ، بل إن القرار بالتدخل واستخدام الرئيس الأمريكي السابق (أوباما) صلاحيات هي محل جدل في مباشرة العمليات العسكرية كان تعبيراً عن رؤية تتفق مع مبدأ (أوباما) ومقاربته للمصالح القومية من دون أن تعني الذهاب منفردة إلى الحرب كما حدث في مناسبات تدخل أمريكا الخارجي قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001.

إن التدخل الأمريكي في ليبيا جاء – أيضاً- لما احتوته الرؤية الاستراتيجية للأمن القومي الصادر في 2010 م التي انطلقت من إمكانية وأهمية العمل على تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الوسيلة الدبلوماسية ، وخاصة عبر العمل خلال المنظمات والمؤسسات الدولية ، وكان الغرض من التركيز على العمل مع المجتمع الدولي تجاوز السلبيات التي ترتبت على قيام الولايات المتحدة في السابق منفردة بأعمال خارجية واحتلال لدول أخرى ، كان واضحاً حرص الرئيس (أوباما) ، وهو القانوني الذي يتميز بمقاربة تجنب المخاطر، على أن يظهر للمجتمع الدّولي إحجام بلاده عن استعمال قوتها العارية منفردة خارج إطار المعايير الدولية ، ومشاركة حلفائها المسؤولية.

إن قضية التسوية السياسية في ليبيا مرتبطة بطبيعة صراعات الداخل الليبي ، أكثر من ارتباطها بتوافقات المجتمع الدولي حول فرض النفوذ في ليبيا ، فالوضع في ليبيا في الوقت الحالي يفتقر لآلية قادرة على خلق حالة من التواصل بين القوى السياسية، تلك الآلية التي لا يمكن خلقها من خلال جهود المجتمع الدولي ، ولكن لابد من الربط بين

الداخل الليبي ، والإرادة السياسية للدول المتابعة للملف، كي تخلق واقعًا سياسيًا أكثر مرونة. ومستقبل التسوية السياسية في ليبيا يقبع بين محاولات التقارب في الداخل الليبي بين الأطراف المتصارعة ، وبين اتفاقات المجتمع الدّولي حول النهج الذي سيتبع.

نتائـــج وتوصيات الدراسة:

1- تعد ظاهرة التدخل الدولي العسكري من أبرز الظواهر تجسيداً لأحادية تطبيق القواعد القانونية الدولية وانتقائيتها في ظل نظام ما بعد الحرب الباردة.

2- وفقاً لمفهوم السيادة، فإنه لا يجوز التدخل في شئون الدول إلا بعد موافقتها على التنازل عن هذه السيادة، وعادة ما يحدث ذلك في حالة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

3- إن جهود المجتمع الدولي في المرحلة المقبلة يجب أن تنتبه لخلافات الداخل الليبي.

4- ضرورة توحيد المؤسسة العسكرية الليبية.

5- إن مسار التسوية السياسية يجب أن يكون نابعاً من الداخل الليبي ، وليس مدفوعاً بضغوط خارجية، يمارسها المجتمع الدولي.

6- إن مستقبل الدولة الليبية يكمن في الابتعاد عن الأجندة الخارجية ، وجلوس كل الفرقاء الليبين إلى طاولة واحدة داخل الوطن.

الهوامش :

1. سلافه طارق الشعلان، **مشروعية التدخل العسكري في ليبيا**، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد السادس، أبريل 2015 م ، ص ص 90-91.
2. غيث مسعود مفتاح، **التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية**، ط1(القاهرة: دار قباء الحديثة، 2008)، ص : 70.
3. (3)- Boutros Ghali, **(Agenda borpeace: u.n.p G martin Griffiths', Lain Levine and mark Weller** " sovereignty and suf- faring in john harries end the politics of humanitarian intervention, 1995, p.33
4. صلاح سالم زرنوقة، **أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 122، أكتوبر 1985 م، ص: 71 .
5. إن كان البعض ينظر إلى السيادة على أنها مرادف للفظ "الاستقلال" والفرق بينهما دقيق فالسيادة فكرة قانونية لأنها سمة أو صفة تمتاز بها الدولة وفقاً لأحكام القانون الدولي، أما الاستقلال فهو حالة واقعية توجد فيها الدولة بتوافر عناصرها وقدرتها على القيام بالوظائف الأساسية اللازمة لحفظ كيانها.

6. مسعد عبد الرحمن قاسم، **الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2001م، ص: 304.
7. المرجع نفسه ، ص: 307.
8. غيث مسعود مفتاح ، **التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية** ، مرجع سابق، ص :73.
9. فتح الرحمن عبد الله، **مشروعية العقوبات الدولية والتدخل الدولي،** مركز الدراسات السودانية ، القاهرة: 1998، ص: 108.
10. وليد عبد الناصر، **مفهوم حق التدخل الإنساني في انتظار تكييف قانوني ذي قيمة إلزامية،** صحيفة الحياة، العدد 1214، بتاريخ 22 مايو 1996 م
11. .القرار رقم 100/45(قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة)
12. فتح الرحمن عبد الله، **مشروعية العقوبات الدولية والتدخل الدولي،** مرجع سابق، ص : 109.
13. **Kofi A. Anan, Two concepts of Sovereignty, The Economist 18 (September 1999.(3**
14. أحمد الرشيدي، **بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الدولي الإنساني،** القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، قضايا حقوق الإنسان ، الإصدار الثاني، 1997، ص 6-8.
15. كوفي عنان، **ودعوة للتدخل الإنساني،** جريدة البيان، 30 سبتمبر 1999م .
16. عماد جاد، **التدخل الدولي بين الإنساني والسياسي،** مجلة الديمقراطية، العدد 2 ربيع 2001، ص 75.
17. يوسف الصواني، **الولايات المتحدة وليبيا تناقضات التدخل،** مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013 م ، ص : 7
18. يوسف الصواني، **الولايات المتحدة وليبيا تناقضات التدخل،** مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص: 8
19. المرجع نفسه، ص17
20. زياد عقل، من باريس إلى باليرمو: **صراع النفوذ الدولي في ليبيا،** صحيفة الأهرام،17-11-2018.
21. سلافه طارق الشعلان، **مشروعية التدخل العسكري في ليبيا،** مرجع سابق، ص: 86
22. Florence Gaub, **A Libyan Recap for Disaster,Survival:Global Politics and Strategy**,vol 56,no 1 ,2014,p,101.
23. وكالة رويترز، **فرنسا: جنوب ليبيا تحول إلى وكر أفاعي، للمتشددين الإسلاميين،** 7 أبريل 2014 **م .**
24. نقلاً عن يوسف الصواني، **الولايات المتحدة وليبيا تناقضات التدخل،** مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص20.
25. تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة عن السلاح في ليبيا: **وانتشاره من ليبيا إقليمياً،** بتاريخ 19 فبراير 2014، نقلاً عن المصدر السابق، ص 20.
26. ريتشارد هاس، **عالم من الفوضى،** ط1(بيروت: دار بنغوين، 2017)، ص339.
27. زياد عقل، من باريس إلى باليرمو: **صراع النفوذ الدولي في ليبيا،** مرجع سابق
28. زياد عقل، من باريس إلى باليرمو: **صراع النفوذ الدولي في ليبيا،** مرجع سابق
29. المرجع نفسه.